

وزير الداخلية
إلى

النائب المحترم السيد إبراهيم أعبيدي
-الرباط-

الموضوع: السؤال الكتابي حول " تحسين الأوضاع المادية لرجال الوقاية المدنية".

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، فجوابا عن سؤالكم المشار إليه في الموضوع أعلاه، يشرفني إخباركم أن موظفي الهيئة الوطنية للوقاية المدنية يخضعون حاليا للمرسوم رقم 2.99.1266 الصادر في 10 ماي 2000، الذي جاء من أجل تحسين الوضعية الإدارية والمادية لرجال المطافئ.

وقد عرف هذا المرسوم خلال العشر سنوات الأخيرة إصلاحا شاملا تم بموجبه تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها التعديلات التي أدخلت على نظام التعويضات الممنوحة لموظفي هذه الهيئة بهدف تحفيزهم وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية.

في هذا الصدد، وتنفيذا للتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده الذي يولي عناية لهذا الجهاز اعتبارا للتضحيات الجسيمة والمجهودات الجبارة التي يقوم بها عناصره أثناء تدخلاتهم لإنقاذ الأرواح والممتلكات، جاء تعديل سنة 2003 الذي حمل معه زيادة في قيمة هذه التعويضات. وتجسيدا لنتائج الحوار الاجتماعي الذي أجرته الحكومة مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين جاءت تعديلات سنتي 2008 و2009 التي استفاد منها أفراد هذه الهيئة منذ تاريخ صدورهما بالجريدة الرسمية عن طريق الرفع من أجور الموظفين المرتبين في السلم من 1 إلى 9 على مرحلتين (يوليوز 2008 ويوليوز 2009) وتحسين دخل الموظفين المرتبين في السلم 10 وما فوق على مرحلتين (يناير 2009 ويناير 2010). وللاشارة، فهذه التعويضات تؤدي من طرف المركز الوطني للمعالجة (CNT) التابع للخزينة العامة للمملكة.

كما تم الرفع من التعويضات عن ساعات العمل الليلي لفائدة رجال الوقاية المدنية من 540 درهم شهريا إلى 742.50 درهم بموجب المرسوم رقم 2.09.84 الصادر في 15 يونيو 2009، حيث خصص لهذه العملية غلاف مالي بلغ 27.5 مليون درهم خلال سنة 2008 و19 مليون درهم سنة 2009 في إطار الصندوق الخاص للوقاية المدنية ومساهمة الجماعات المحلية. كما تمت برمجة اعتماد قدره 24.5 مليون درهم برسم السنة المالية 2010 لتأدية التعويضات السالفة الذكر.

كما تمت بلورة مشروع مرسوم يتعلق بإحداث منحة عن التغذية لفائدة موظفي الهيئة الوطنية للوقاية المدنية المزاولين للمداومة اليومية للإغاثة والإنقاذ بالوحدات الترابية بقيمة 20 درهم لليوم في حدود 15 يوم تؤدي برسم الصندوق الخاص لهذه المديرية العامة.

ووعيا بالدور الذي تضطلع به هذه الهيئة، تم برسم السنة الجارية إعداد مشروع مرسوم يتضمن تعديلا قانونيا للنظام الأساسي للهيئة الوطنية للوقاية المدنية يروم مراجعة نظام التعويضات بشكل يمكن من تمتيع موظفي هذه الهيئة بنظام تعويضي ملائم يحافظ على كرامتهم ويرفع من معنوياتهم على غرار هيئات أمنية مماثلة.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع المرسومين قد تم عرضهما على الدراسة من طرف السلطات المختصة والسلام.

كاتب الدولة لدى وزير الداخلية

إمضاء: محمد سعد حصار